أرجوحة

البيان في معضلة الإخوان (1)

أ.د.مناور بيان الراجحي

لا تكاد تخلو الساحة السياسية في المنطقة العربية والشرق الأوسط من الحديث عن الإخوان، خاصة في السنوات الماضية التي أعقبت تصدرهم للمشهد في العديد من ثورات الربيع العربي، ووصولهم إلى سدة الحكم، والأزمات التي أعقبت ذلك، والتي انتهت بوضع جماعة الإخوان على قوائم الجماعات الإرهابية أو المحظورة في بعض الدول، ومنذ ذلك الحين والحديث والجدال لا يتوقفان عن الإخوان، ما بين (مشيطن) لهم ومتهم إياهم بالخيانة والعمالة، وما بين من يرفعهم إلى مصاف الشهداء والقديسين، والواقع أن كلتا النظرتين تفتقدان إلى الواقعية والمنطقية في التناول والطرح.

فبالنسبة لوجهة النظر الأولى الإخوان ليسوا شياطين، وبعيدون كل البعد عن نظام الماسونية العالمية، وأنا أضحك كثيرا، من هؤلاء الذين يحاولون تفسير معنى الإخوان بهواهم ومنظورهم الخاص والضيق والمتحذلق، فيرون أن كلمة إخوان هي تحريف عن كلمة خوان، وأن الإخوان ليس لديهم انتماء لأوطانهم، وإنما ولاؤهم الوحيد لجماعتهم، وهم لا يستندون في ذلك إلى دليل أو برهان، وإنما إلى نظريات المؤامرة وحروب الجيل الرابع وحتى السابع عشر، التي يضحكون بها على العقول السانجة التي أدمنت استقاء المعلومات من المصادر المشبوهة فاقدة المصداقية والحياد.

فمتى خان الإخوان أوطانهم في الشرق أو حتى في الغرب؟، فلقد عشت عشرة أعوام في الولايات المتحدة الأميركية وجدتهم خلالها من أكثر الناس تفاعلا ونشاطا، وعملا من أجل الصالح العام، وإذا كان الأمر كذلك في الغرب، فهم أكثر خدمة لأوطانهم في الشرق، والعديد من المشاهد على التاريخ تشهد بذلك، فمتى تحالف الإخوان مع أعداء الوطن؟، ومتى باعوا مبادئهم أو أخلاقهم؟، ومتى قايضوا على ثوابتهم؟! في الحقيقة، لم يقدم منتقدو الإخوان دليلا واحدا عقلانيا ومقنعا لإثبات ذلك، وأعتقد أنهم لن يفعلوا لأنهم لن يجدوا، فكل ما يحاولونه هو تعليق فشل الأنظمة على شماعة الإخوان وتحويلهم إلى فزاعة لإخافة الشعوب والسيطرة عليهم وتضييق الحريات على الناس بدعوى محاربة الإرهاب والحفاظ على النظام العام، فانتبهوا أيها المتهرطقون، لأنه إذا كان المتحدث مجنونا، فالمستمع عاقل.

في المقابل فإن الجانب الآخر الذي يرفع جماعة الإخوان إلى مصاف القديسين والشهداء يجانبه الصواب كثيرا، فالإخوان جماعة سياسية لها ما لها وعليها ما عليها، ووصولها إلى سدة الحكم في بعض الدول، أوضح الكثير من جوانب الخلل في القيادة والقدرة على إدارة الأمور، وهو أمر معروف في الجماعات السياسية، حين تتحول من (يوتوبيا) حالمة تحاول الوصول إلى سدة الحكم، إلى (أيديولوجيا) تمتلك زمام السلطة ويجب عليها أن تواجه الواقع بكل توابعه ومستجداته، وأهم مستجد في هذه الحال هو أن تكون في موضع الدفاع عن سياساتك، بعد أن كنت مهاجما لسياسات وأيديولوجيات النظام الحاكم، وهو فارق كبير، أظهر خللا في استراتيجية الإخوان وإدارتهم للأمور.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن إدارة الأزمات في جماعة الإخوان أبانت عن أخطاء جسيمة في العديد من المواقف، مما أدى لخسارة لا تعوض على العديد من المستويات، ويبدو أن على الجماعة دفع الثمن الباهظ لهذه الأخطاء لفترة طويلة من الزمن، وتعد المراجعة ومحاولة تصحيح المسار هي الخطوة الأولى على الطريق الصحيح، وهي الخطوة التي لابد منها، إن كانت الجماعة تنوي البقاء والاستمرار.

● خلاصة المقال، فإن وجهات النظر المتطرفة هي أبعد ما تكون عن السياسية، والحكم على الإخوان ينبغي أن يكون من المنظور الواقعي والمحايد، لأن التطرف يمينا ويسارا هو ما يطلق عليه التشدد، والذي يفضي بدوره إلى المصطلح الذي يتفوه به الآن كل من هب ودب «الإرهاب»، ويبدو أن هذا هو الآخر يحتاج إلى بيان استكمالا لما بدأ في هذا العرض والتبيان، وإلى أن يحين هذا اللقاء، تقبلوا تحياتي يا إخوان!

الحرف 29

حكومة وديعة

ذعار الرشيدي
waha2waha2waha@hotmail.com

من هنا حتى موعد أولى الجلسات بعد الحظر والتعليق، أعتقد أن تقاربا سياسيا سيحدث بين الحكومة والمجلس ككل، أما المعارضة فستحاول ممارسة الاستعراض السياسي مع بداية الجلسة وخلالها، ولكنه سيكون استعراضا لتسجيل موقف لا أكثر ولا أقل، المعارضة وبطبيعة الحال ستحاول أن تسجل موقفا سياسيا في استجواب وزير الصحة وهو الاستجواب الذي وإن ذهب إلى طرح الثقة، فالواضح أن الحكومة تسيطر على الوضع، طبعا ما لم تتغير التحالفات في اللحظات الأخيرة، فإن وزير الصحة في المنطقة الآمنة.

□ □ □

إما إذا أرادت المعارضة أن تصعد فأعتقد أنه عليها استغلال استجواب وزير الصحة إلى أقصى درجة ممكنة، وبما أن المعارضة خسرت مسبقا من مواجهاتها مع الحكومة، فليس من بد لرد التوازن السياسي لكتلتها المترنحة سوى اللجوء إلى الاستجوابات كسلاح إذا ما أرادت أن تحقق حضورا منصفا لها، رغم أنه من الأفضل في الوقت الحالي اللجوء إلى نقاط التقارب للوصول إلى تفاهم وأرضية عمل مشتركة يمكن أن تعيد النفس إلى مجلس الأمة وعودته إلى العمل المشترك.

□ □ □

عامة، المعارضة ومن خلال الإشارات التي تصدر عنها فهي من الواضح تبحث عن العنب، ولكنها أيضا تريد رأس الناطور، وللأمانة سياسيا أسلوبها مستحق لأنه لم يتبق لها سواه، طبعا إلا إذا توقفت الحكومة عن الدفع باتجاه الضغط على المعارضة والتوقف عن خنقها سياسيا، وهذا بالضبط ما يدفع المعارضة الآن للبحث عن رأس الناطور قبل العنب والعمل السياسي.

□ □ □

الحكومة لا تحجم أي فرصة بممارستها بل تخلق منها وحشا سياسيا لا يمكن التنبؤ بما يمكن أن يفعل، ونعم الحكومة بيدها كل خيوط اللعبة ولكن استمرار الضغط على المعارضة سيخلق معارضة شرسة وسيزيد من مساحة رقعة الضغط الشعبية، بالإضافة إلى إرباك العمل البرلماني بالدخول في صراعات الحكومة والمعارضة، وبالتالي تعطيل كل شيء.

□ □ □

الحب كله بيد الحكومة، سواء بالتهدئة أو إعادة الأمور إلى نصابها، أما التحرك باتجاه التصعيد فهذا ما لا يمكن تبريره، لا لشيء إلا أنه «مو وقته».

هندس

كيف تستعيد الحكومة ثقة الشعب؟

م.طارق جمال الدرباس
@Al _ Derbass
Tariq@Taqatyouth.com

لا ينكر أحد أن الإخفاقات الحكومية على مر السنوات في محاربة الفساد والانهيار الاقتصادي للدولة والتراجع في مستوى التعليم وتفاقم الطلبات الإسكانية والتراجع في المؤشرات العالمية بمختلف المجالات، أفقد الحكومة ثقة الشارع بها إلى حد الانعدام بسبب عدم وجود إنجازات ملموسة على أرض الواقع وحل للمشاكل المتراكمة على مر السنوات.

ولا شك أن الشعب الكويتي وفي خضم أزمة كورونا بحاجة إلى أن يستشعر وجود تحسن في أي قضية من القضايا المتراكمة حتى تستطيع الحكومة استعادة ثقة الشارع بها.

والحقيقة هي أن استعادة الثقة لن تكون بضغطة زر إنما تأتي مرحليا وفق خطوات جادة وحاسمة يشعر بها الشارع.

وحتى تستعيد الحكومة تلك الثقة عليها ألا تبرر ربط الإصلاح التنفيذي بمجلس الأمة أو التصعيد السياسي، حيث يمكنها البدء والعمل وفق ما هو متاح لها اليوم ولا يحتاج إلى تعديلات تشريعية.

وأعتقد وحتى يؤتي العمل ثماره على الحكومة التركيز على 3 قضايا من القضايا الرئيسية والتي يعاني منها المواطن والحكومة والسعي لإصلاحهم إصلاحا جذريا من خلال قرارات وخطوات حازمة وواضحة.

ملف إصلاح المالية العامة للدولة وأثرها على تنشيط الاقتصاد، والقضاء على البطالة وزيادة الناتج المحلي من الملفات المهمة التي يجب التركيز عليها أولا.

ملف إصلاح التعليم وتطويره وأثره على بناء مستقبل الكويت، وملف إعادة هيكلة القطاع الحكومي وتحسين أدائه والقضاء على البيروقراطية.

هذه من الملفات المهمة التي يجب البدء بإصلاحها بخطوات عملية وملموسة يشعر بها المواطن.

إن السعي لوضع خطوات جادة في هذه الملفات تحديدا والتركيز الإعلامي والتوعوي عليها سيساهم في استعادة جزء من الثقة الشعبية للحكومة.

كما لا يمكننا أن نغفل الملفات السياسية والتي تتسبب باحتقان سياسي بالشارع الكويتي ومنها ملف العفو، والذي يجب أن يحسم حتى يعود الهدوء في المجتمع والتركيز على إصلاح القضايا المهمة والتي تلامس المواطن.

م.36

د.عبدالهادي عبدالحميد الصالح
a.alsalleh@yahoo.com

الإذلال الأميركي والاستثمار الصيني

لا توجد فكرة «الجمعية الخيرية» في السياسة الدولية، إلا في الكويت وخاصة مع بعض دول العالم الثالث التي تنطبق عليها الآية الكريمة (الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون)!

السياسة الأميركية تهب لنجدة الدول المعوزة تبعا لقيمتها الاقتصادية ولموقعها العسكري، مع فرض ضغوط وشروط ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب العظيم، من انتهاك السيادة الوطنية، وتوريط الدول الآمنة بالصراعات الإقليمية عبر فرض القواعد العسكرية على أراضيها، وتقييد المواقف الخارجية وتسويق الثروة الوطنية بفلك السياسة الخارجية الأميركية! يعني مساعدة مغموسة بالإذلال! ولذلك تنصّلت واشنطن من الاتفاق النووي الإيراني، عندما شعرت بالتمرد والكبرياء الإيراني!

الآن برز المارد الصيني الذي يوفر فرصا عظيمة للدول المتعثرة اقتصاديا وتنمويا، ويغريها بعدم دفع فلس واحد مقابل إقامة المشاريع الإسكانية والصحية والتعليمية والطرق ووسائل الاتصالات والبناء والصناعات، وكل ما تحتاجه بإطلاقه، مقابل شروط استثمارية ميسرة وعلى مدى بعيد، ولذلك يطرح بعض الساسة في العراق ولبنان وبقوة البديل الصيني لانتشال بلادهم من التعثر التنموي ومن انهيار العملة الوطنية.

من المؤكد أن الصين تنسج خططا للبقاء مدة طويلة فيها، ولكن بهدوء وبعيدا عن القيود المذلة، فلا تشترط التطبيع مع العدو الإسرائيلي، ولا تشترط إقامة قواعد عسكرية منفلتة.

بينما إيران تسعى نحو مساعدة شعوب تتضور جوعا، ومرافق خدماتها في الحضيض، فكما في لبنان تعرض إيران مساعداتها العينية له، وتزويده بالوقود ومحطات الكهرباء والمواد المعيشية وبأسعار تمول بالليرة اللبنانية المنهارة! مثلما أمدت العراق باحتياجاته المعيشية والعسكرية فورا، أمام جحافل داعش التي اقتربت من أسوار بغداد. انطلاقا من أيدلوجيتها الإسلامية المعلنة ومن أجل تدعيم طوق المقاومة حول إسرائيل!

ألم وأمل

د.هند الشومر

مأزق الديموقراطية في أثينا

لم يدر بخلد سكان أثينا منذ عقود طويلة أن كلمة «الديموقراطية» التي ابتدعوها سيتم تداولها على هذا النطاق الواسع بمختلف لغات العالم وعلى امتداد الأرض وبأهداف ومفاهيم وممارسات مختلفة من مكان لآخر وبينما هي في الأصل تعني حكم الشعب لنفسه ولمصلحته، فإن أسلوب الممارسة قد يفرغ بعض أنواع الديموقراطية من جوهرها ومن ثم يصبح الشعب على هامشها. ومن العجيب أن معظم القرارات الديكتاتورية التي تصدر في غيبة عن الشعب وتحيد عن مصالحه تجد من يحاول إلباسها ثوب الديموقراطية.

وعندما يعلم الشعب، على اختلاف مكوناته، أن الديموقراطية تعني «حكمه لنفسه ولمصلحته» فإنه قد يصاب بالصدمة إذا لمس الفجوة بين النظرية والتطبيق على أرض الحياة. وما يدعو للدهشة أن تتحدث عن الديموقراطية في غياب حرية الرأي والانتخابات الحرة النزيهة وفي وجود ممارسات التزييف لإرادة الناخب أو وضع عراقيل وحواجز أمام إرادة الشعب للحيلولة بينها وبين تمثيله الصادق في المجالس التي تترجم الديموقراطية إلى ممارسات يومية.

أما نشر ثقافة ومفهوم وركائز الديموقراطية ومراقبة تطبيقها فهو مسؤولية الشعب الواعي المدرك لأهميتها وجدواها، وفي أنظمة كثيرة تصل قيادات دكتاتورية إلى القمم ولكن للأسف الشديد من خلال ممارسات ديموقراطية. ولعل النماذج المتعددة للديموقراطية تعطي أمثلة جيدة عن الممارسة على أرض الواقع، ولكن يبدو الأمر مختلفا عندما نرى مأزق الديموقراطية في مواقع متعددة، ونرى أن كلمة ديموقراطية أصبحت كلمة حق يراد بها باطل ويتشدق بها مستخدموها لتحقيق مصالح وأهواء خاصة بعيدة عن حكم الشعب لنفسه ولمصلحته، إذ إنه ليس من مصلحة الشعب أن تفرز الديموقراطية تشريعات تسلبه حقوقه الأساسية أو تعرقل طموحاته نحو صون الحق في التنمية.

ويقع على عاتق المفكرين والسياسيين وقادة المجتمع العبء الكبير ليقوموا بمسؤولياتهم لنشر ثقافة الديموقراطية والتوعية بها وممارساتها وأنها ليست مجرد تاريخ من أثينا منذ عدة عقود، بل إنها ضرورة حتى في أوقات الأزمات والمحن، بل إنها ضرورة للحياة الحرة الكريمة ولصيقة بحقوق الإنسان الأساسية.

خارج الصندوق

الشخصية النمطية اليابانية

بدر سعيد الفيلكاوي

بحكم تخصصي في الأدب الياباني ومعيشتي فيها، من أكثر الأسئلة التي أواجهها، هل الإعلام العربي يبالغ في جعل اليابان دولة مثالية، وهل اليابانيون مثاليون؟، عادة ما تكون الإجابة، أنه لا يوجد إعلام يخلو من المبالغات، واليابان دولة عادية، لها ما لها وعليها ما عليها، ولا توجد دولة كاملة، لكن اليابان بالنسبة للدول التي عشت ودرست فيها، تعتبر أقرب دولة للمثالية، ومن هنا جاءت فكرة هذا المقال بالتصور الذي كونته عن الشخصية النمطية اليابانية، وهو رأي شخصي.

الشخصية النمطية لليابان كما أراها هي مؤدب جدا، خلوق، يعبر عن رأيه دون أن يفرضه، يعرف كيف يتعامل مع الكبار، غير حازم وميل للتردد أحيانا، خجول، ملتزم بالقواعد والآداب، مجامل لدرجة قبيحة، وهذه الشخصية تنعكس على الكبار والصغار، وأعتقد أن السبب وراء تكون هذه الشخصية هو البيئة اليابانية التي تحتوي على أغلب أنواع العيوب في الكرة الأرضية، زلازل، براكين، أعاصير، فيضانات، 75٪ من مساحتها جبال غير قابلة للسكن، تعداد سكاني ضخم بمساحة محدودة جدا، فهم يعانون من الندرة بشكل كبير، ندرة المساحات الزراعية، ندرة المساحات السكانية، ندرة الموارد الطبيعية.

الندرة تصنع إنسانا منضبطا، فالمساحات النادرة في اليابان أجبرتهم على الاستفادة من كل قطعة أرض مهما كانت صغيرة، الكوارث الطبيعية أجبرتهم على أن يساعدوا بعضهم البعض، وإلا فلن يستطيعوا العيش، فأصبح الفكر الياباني يرتكز على فكرة، (الفرد للجماعة والجماعة للفرد).

في السابق كان 80٪ من اليابانيين يعملون بالزراعة، ومعرضين بشكل دائم للفيضانات والأعاصير والزلازل والمساحات الزراعية نادرة، فكان يجب عليهم مساعدة بعضهم البعض، وتطوير أفكار جديدة بشكل دائم، وتقبل أي فكرة خارجية تنقذهم من الضيق الذي هم فيه، وهذا انعكس على الشخصية اليابانية، إضافة الى ذلك انتشار الأمراض بسبب الكثافة، وكانت تفتك بالأطفال خصوصا، غير الكوارث الطبيعية التي تقتلهم، فكان الأطفال الناجون من كل هذا يعتبرون لدى المجتمع الياباني ثورة، يجب أن يحافظوا عليها بكل ما استطاعوا من قوة، فالأطفال ثروة وطنية بالنسبة لهم، وهذا جعل المجتمع يتعامل مع الطفل كأنه شيء نادر، فاجتهدوا بتربيته بكل قدسية، وسخروا كل الإمكانيات لتعليمه، فأصبحت شخصية قادرة على العمل الجماعي متجانسة مع مجتمعها، تحت أصعب الظروف.

مجرد رؤية

شبابنا ومشاريعهم والرواتب الحكومية!

عيسى أبوطفرة

تسببت جائحة فيروس كورونا المستجد في خسائر كبيرة على مستوى العالم وفي جميع القطاعات الاقتصادية والتعليمية والثقافية وحتى الاجتماعية لما رافقتها من ظروف إغلاق وحجر على مستوى الدول والمدن والمناطق، وما تزال آثارها السلبية مستمرة بل وتتفاقم بشكل فظيع يوما بعد يوم.

وهذه الآثار السيئة شهدناها أيضا في الكويت وما نزال نعيشها بسبب الإجراءات المتخذة من الحكومة والسلطات الصحية للحد من انتشار هذا الوباء ولتقليل مضاره الصحية قدر الإمكان، لكن هناك فئة من أبناء وطننا وهم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة كانوا الأكثر تضررا ماليا وحتى أسريا واجتماعيا، وتحولت آمالهم إلى آلام بسبب خسائرهم الكبيرة وتهديدهم بالإفلاس، بعد أن اختاروا القطاع الخاص ودخلوا مجال المغامرة وابتعدوا عن الوظيفة الحكومية وما فيها من أمان واستقرار، وأعدادهم ليست قليلة وتقدر بالآلاف.

نقول لحكومتنا الموقرة والعارفة جيدا ما يعنيه انهيار هذه الفئة وتحولها مرة ثانية إلى القطاع الحكومي، وكم ستكون تكلفة الرواتب الشهرية لهم وكيفية توفير فرص العمل المناسبة لهم ولتخصصاتهم، إضافة إلى تهميش الطبقة المتوسطة المنتجة والتي تلعب دورا رئيسيا في اقتصاد أي دولة. بالتأكيد ستكون رواتبهم بملايين الدنانير وسيتركون مشروعاتهم التي لا تتطلب حاليا من الحكومة سوى مد يد العون لهم وبشكل عاجل وفعلي ليستمروا بمشروعاتهم وليتمكنوا من التصدي للظروف الصعبة والخارجة عن إرادتهم وليكونوا مشجعين لبقية الشباب على خوض العمل الخاص وعدم الاعتماد على الوظيفة الحكومية باعتبارها الأفضل، لأن فشلهم سيكون مانعا للآخرين من الاقتداء بهم.

نعم وبكل تأكيد لابد من حزمة إنقاذ لشباب الكويت أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف أنواعها.

● **يستحقون:** إن ما يقوم به رجال الجمارك من أعمال مشهودة وجهود كبيرة في حماية أمن الوطن والتصدي لدخول الممنوعات والمواد الخطيرة من مخدرات وغيرها إلى البلاد، حيث نسمع عن ضبطيات بشكل شبه يومي والتي تبلغ قيمة بعضها ملايين الدنانير، يجعلنا نفخر بهم وبأمانتهم، ونتمنى من سمو رئيس الوزراء والإدارة العامة للجمارك مكافأتهم بصورة مناسبة ومجزية ليبقوا العين الساهرة في كل زمان ومكان لحماية كويتنا الحبيبة.

● **تربية وحسن تعامل:** يبذل مدير إدارة مدارس التربية الخاصة بالإنابة علي العتيبي وفريق الإدارة جهودا كبيرة في تذليل العقبات أمام المراجعين مع الحرص على إنجاز المعاملات من دون أي تأخير ولما فيه مصلحة الطلبة أولا مع تقديم النصح لأولياء الأمور بشكل أبوي وبأسلوب راق.

..المربون الأفاضل: وفقكم الله وأعانكم دوما لخير أبنائنا الطلبة.

رؤى اقتصادية

الاقتصاد اللبناني.. إلى أين؟

حمد عبدالغفور محمد مدوه
hamedmadouh919@hotmail.com

يشهد لبنان العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية مما يجعله عرضة لاهتزازات بنيوية داخلية خطيرة. وتترافق هذه الأزمات مع محيط مشتعل ما بين حروب مدمرة وصراعات عسكرية وعقوبات اقتصادية، الأمر الذي يجعل الكيان اللبناني بصيغته الحالية عرضة للتأثر بارتدادات التحولات في المنطقة بأكملها.

ومن الخطأ الاعتقاد أن الأزمة الاقتصادية في لبنان هي وليدة أسباب آنية ومرحلية، فالانكماش الاقتصادي وارتفاع الدين العام والعجز المالي هو نتاج تراكمات لنظام سياسي يحمل في طياته بذور التناقضات والصراعات، ولنهج اقتصادي ريعي غير منتج تمتد جذوره منذ نشأة الجمهورية اللبنانية.

بعد أن خفضت وكالة «موديز» الأميركية تصنيف لبنان الائتماني في يوليو 2020 من (CA) إلى (c)، وهو أدنى درجة في سلم تصنيفات الوكالة الدولية، ما عكس تقديراتها بأن الخسائر التي يتكبدها حائزو السندات خلال التعثر الحالي للبنان عن السداد، من المرجح أن تتجاوز 65٪.

سعر الليرة: فقدت الليرة نحو 90٪ من قيمتها منذ بدء الأزمة الاقتصادية، إذ إن سعر الصرف الرسمي ما زال مثبتا عند 1507 ليرات مقابل الدولار، فيما تخطى الثلاثاء عتبة 15 ألفا في السوق السوداء.

الفقر: يعيش 55٪ من اللبنانيين، وفق الأمم المتحدة، تحت خط الفقر، أي على أقل من 3,84 دولارات في اليوم الواحد. وارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى 23٪، وفق المصدر ذاته. وبحسب استطلاع للرأي أجراه برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي نهاية العام 2020، أقدمت 35٪ من الأسر المستجوبة على خفض عدد وجباتها اليومية.

التضخم: في نهاية العام 2020، بلغ معدل التضخم السنوي 145,8٪، وفق إحصاءات رسمية. وبحسب برنامج الأغذية العالمي، تجاوز معدل التضخم في أسعار السلع الغذائية عتبة 400٪.

ركود: سجلت السلطات خلال العام 2020 انكماشا في الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 25٪، وفق صندوق النقد الدولي.

انفجار المرفأ: بعد انفجار المرفأ المروع في الرابع من أغسطس، قدر البنك الدولي حجم الأضرار والخسائر الاقتصادية بين 6,7 و8,1 مليارات دولار.

ومن ناحية أخرى، أجاز مجلس النواب اللبناني، قرضا بقيمة 246 مليون دولار من البنك الدولي، والذي من شأنه أن يقدم مساعدة نقدية لأكثر من 160 ألف أسرة في البلد الصغير، الذي يعاني من أزمة اقتصادية غير مسبوقة ومن وباء فيروس «كورونا».